

وجسمه ورعيه بعمود مسرس سوني رء جبروم كي رء
مرتين وشده بإحكام على رقبته.

٣- القرار المميز يشوبه القصور في التعليل والتسبيب.

طالب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعته الخطيب
رقم ٢٠٠٧/٤/٢ تااريخ ١٤٩٩/٢/٣ تااريخ ٢٠٠٧/١٢/٣ قبول التمييز شكلاً
وموضوعاً ونقض القرار المميز.

٢ ١١

محكمة التمييز الأردنية

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

بصفحتها : الجزئية
رقم القضية :
٢٠٠٧/١٥٤٩

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشة

وعضوية القضاة السادة

بسلام العتوم، خليفة السليمان، محمد طلال الحمصي، محمد الحوامدة

المميز: مساعد النائب العام لمحكمة الجنايات الكبرى.
المميز ص ٥٥:

بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٣ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٣١ في القضية رقم ٢٠٠٧/٨٦٢٦ المتضمن
تعديل وصنف التهمة المسندة للمميز ضده من جنابة القتل خلافاً لأحكام المادة ٣٢٦ من
قانون العقوبات إلى جنحة التسبب بالوفاة خلافاً لأحكام المادة ٣٤٣ من القانون ذاته وإدائته
بالوصف المعدل والحكم بحبسه مدة ستة أشهر والرسوم، وصلاً بأحكام المادة ١/١٠٠ من
قانون العقوبات تخفيض العقوبة بحقه لتصبح الحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له
مدة التوقيف.

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية:

١- جانب محكمة الجنايات الكبرى الصادر بالتبعية التي توصلت إليها ولم
تناقش بيعة النيابة العامة بشكل أصولي وقانوني إذ أن البنات والأدلة التي
قدمتها النيابة العامة بما فيها أقوال الشهود وما جاء في التقرير الطبي وشهادة
منظمة وما أوضحتها الصور المحفوظة في ملف هذه القضية والتي جاءت
متسادة ومؤيدة لبعضها البعض وتثبت ارتكاب المميز ضده للجناية المسندة
إليه.

٢- إن المحكمة لم تطبق القانون على الوقائع تطبيقاً سليماً إذ أن الأفعال التي
أناها المميز ضده والمتعلقة بقيامه بتربيط المغرور بالجزير من يديه

أن نية الفاعل اتجهت في الحالة الأولى إلى إزهاق روح المجني عليه أو أن النتيجة الجرمية الناشئة عن الفعل تجاوزت قصد الفاعل إذا كان قد توقع حصولها قبل بالمخاطرة.

في حين أن الوفاة في الحالة الثانية تنجم عن الإهمال أو قلة الاحتراز أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة.

أما الحالة الثالثة فإن نية الفاعل تكون قد اتجهت إلى ضرب المجني عليه أو جرحه أو المساس بجسمه لكنه لم يقصد من ذلك قتلاً قط ومع ذلك يفرض الضرب أو المساس بجسم المجني عليه إلى وفاته.

كما يستفاد من منطوق المواد ٣٢٦، ٣٤٣ و ٦٤ و ٣٣٠ من قانون العقوبات.

وفي الحالة المعروضة فقد اتجهت نية المميز ضده إلى ضرب المجني عليه والمساس بجسمه إلا أنه بالغ في ضروب التأديب فأردى فطه بحياة ولده المجني عليه ولم تتجه نيته لقتله، وبذلك فإن فعل المتهم المميز ضده يشكل بالتطبيق القانوني جرم الضرب المفرض للموت بالمعنى المقصود بالمادة ٣٣٠ من قانون العقوبات، خلافاً لما انتهى إليه القرار المميز.

لذلك نقرر نقض القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير بالدعوى حسب الأصول.

قرار أصدر بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٤٢٩ هـ الموافق ١١/١١/٢٠٠٨ م

القاضي المرفوض

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق راجح